

قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٩

بإنشاء محكمة استئناف بمدينة المنصورة

شحن هاروق الأول ملك مصر

شهر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

شادة ١ - تنشأ محكمة استئناف في مدينة المنصورة وتتضمن دائرة اختصاصها محاكم المنصورة والزقازيق وبورسعيد الابتدائية .

شادة ٢ - لجميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة استئناف مصر والتي أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص محكمة استئناف المنصورة تحال بأمر تصدرها المحكمة من تلقاء نفسها إلى المحكمة المختصة بمقتضى هذا القانون وذلك بالجلسات محددة وبالحالة التي هي عليها وبدون مضاريف وفي حالة غياب أحد الخصوم يعان إليه لأمر مع تكليف المحضور في المواعيد العادية ولا يسرى هذا القانون على القضايا المؤجلة لتتعلق بالحكم فيها بل تحكم فيها المحكمة المنظورة أمامها الآن تلك القضايا .

شادة ٣ - يجعل جدول مرتبات رجال القضاء والنيابة المنصوص عليه في المادتين ٨ و ٨٢ من قانون استقلال القضاء والمعلق بالقانون المذكور كالتالي :

- (١) تستبدل عبارة : (رؤساء محاكم استئناف الاسكندرية والمنصورة وأسيوط) بعبارة : (رئيسا محكمة الاستئناف الاسكندرية وأسيوط) .
- (ب) تستبدل عبارة : (وكلاء محاكم استئناف الاسكندرية والمنصورة وأسيوط) بعبارة : (وكلاء محكمة الاستئناف بالاسكندرية وأسيوط) .

شادة ٤ - لكل وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩

نحاضر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر النخبة في ٢١ رجب سنة ١٣٦٨ (١٩ مايو سنة ١٩٤٩)

هاروق

نحاضر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أبراهيم سعيد الهادي

وزير العدل

محمد شريف هجر

قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٩

بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٦ بضم دار العلوم إلى جامعة فؤاد الأول

شحن هاروق الأول ملك مصر

شهر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدناه :

شادة ١ - تُضاف إلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٦ بضم دار العلوم إلى جامعة فؤاد الأول مادة جديدة برقم ٦ مكرر ، يكون نصها كالتالي :

شادة ٦ مكرر - ليصح في تعيين أعضاء هيئة التدريس بكلية دار العلوم في جامعة فؤاد الأول التجاوز عن الشرطين لأولين من الشروط المبينة في المواد ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ بشروط توظف أعضاء هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول وتأديتهم المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥ وبالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٢

شادة ٢ - ليحتمل بالتجاوز المنصوص عليه في المادة السابقة ابتداء من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٦ سالف الذكر حتى نهاية السنة الجامعية ١٩٥٠ - ١٩٥١ بالنسبة لهيئة التدريس بكلية دار العلوم ، هذا أعضاء هيئة تدريس اللغة العربية وآدابها وعلوم الشريعة الإسلامية فيستمر هذا التجاوز بالنسبة إليهم حتى نهاية المدة الجامعية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ .

شادة ٣ - لكل وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نحاضر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية، وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ١٩ رجب سنة ١٣٦٨ (١٧ مايو سنة ١٩٤٩)

هاروق

نحاضر حضرة صاحب الجلالة

وزير المعارف العمومية رئيس مجلس الوزراء

هلال أيوب أبراهيم سعيد الهادي